# تخريجات النحويين لبعض ما خالف ظاهره القواعد النحوية

**د. محمود عبد العظيم محمد نصر**
الأستاذ المشارك بجامعة الجوف باحثا رئيساً
**د. محمد عرفة حامد**
الأستاذ المساعد بجامعة الجوف باحثاً مساعداً
بالمملكة العربية السعودية

**شكر واجب**

يسر ويسعد فريق العمل في هذا البحث أن يتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان لجامعة الجوف- والقائمين على هذا الصرح الشامخ الذي يشق طريقة باقتدار نحو التميز والإبداع- على دعمها لهذا البحث دعماً مادياً ومعنوياً، حيث قامت الجامعة بدعم البحث تحت اسم مشروع بحثي رقم ٣٤/١٦٥، إيماناً من الجامعة بدور البحث العلمي في التطور والرقي الحضاري، وخدمة الإنسانية.

**فريق البحث**

**المقدمة:**

الحمد لله صاحب القدرة القاهرة، والآلاء الظاهرة، والنعم الوافرة، والصلاة والسلام على الهادي إلى خير الدنيا والآخرة. وبعد

فإن أفضل إنجاز أنجزته البشرية من لدن – آدم عليه السلام– إلى اليوم هو اللغة؛ فبها يتواصل البشر، وبها يعبرون عن آمالهم، وأفراحهم، وأحزانهم واللغة بالنسبة للأمة مستودع قيمها ووعاء ثقافتها وحضارتها.

واللغة هي وجه الفكر الظاهر للملأ، وهي خاصية من أبرز خصائص الأمة، ومرآة حضارتها، وعامل مهم من عوامل وحدتها، وكل أمة تعتز بشخصيتها وتفخر بذاتيتها، تهتم بلغتها وتحافظ عليها محافظتها على أبنائها.

واللغة وإن كانت لا تخرج في ظاهرها عن حروف وكلمات فإن لها في شكلها المنطوق أو المكتوب تأثيراً لا يعادله تأثير في نفوس أبنائها، فكم من مقال أو خطاب... غير وجه التاريخ.

وللغة العربية بشكل خاص في أفئدة الناطقين بها منزلة أسمى مما لغيرها عند أبنائها، فهي لغة الوحي الإلهي الذي كرم الله ﷻ به العربية، تلك اللغة التي ضمت بعضاً من النصوص النثرية والشعرية التي تخالف في ظاهرها قواعد النحويين،هذه النصوص في أمس الحاجة من الباحثين لجمعها ودراستها وتوضيح تخريجات النحويين لها بما يتوافق مع القواعد النحوية وبما يدرأ عنها شبهة اللحن والخطأ وهي اللغة التي كرمها الله تعالى بأن أنزل كتابه الكريم بها تشريفاً وتعظيماً، فجعل لغتها من أجَلِّ اللغات وأعظمها شأناً. فختم الرسالات بخير خَلْقه، وأنزل عليه أحسن كُتُبِه.

وقد رأينا من باب الواجب علينا أن نكون جنداً أوفياء لهذه اللغة ونصوصها

وأن ندرأ عنها وعن نصوصها كل شبهة لحن أو خطأ وكيف لا وقد تغنى بفصاحتها وبلاغتها الأعداء قبل الأصدقاء.

تقول زيغريد هونكه: "وكيف يستطيع أن يقاوم جمال هذه اللغة ومنطقها السليم وسحرها الفريد؟ فجيران العرب أنفسهم في البلدان التي فتحوها سقطوا صرعى سحر تلك اللغة، حسبما كان يشكو أساقفة أسبانيا بمرارة، فلقد اندفع الناس الذين بقوا على دينهم في هذا التيار يتعلمون اللغة العربية بشغف، حتى أن اللغة القبطية، مثلاً ماتت تماماً، بل إن اللغة الآرامية، لغة المسيح قد تخلت إلى الأبد عن مركزها لتحتل مكانها لغة محمد"(١). نصاً كتاب من شمس العرب تسطع على الغرب، المستشرقة الألمانية، زيغريد هونكة، نقله عن الألمانية فاروق بيضون، وكمال دسوقي، ط بيروت ص ٣٦٧.

وكيف لا ندافع عن نصوص هذه اللغة التي حوت الجمال وسره ولله در الشاعر القائل:

إن الذي ملا اللغات محاسناً *** جعل الجمال وسره في الضاد

لأجل هذا آلينا على أنفسنا جمع بعض النصوص التي يخالف ظاهرها القواعد النحوية لنوضح تخريجات النحويين لها وإليك بعض النماذج للتمثيل فقط على أننا سنسهب القول في صلب البحث بمشيئة الله تعالى فمن هذه الأمثلة: قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾.

وقوله ﷺ: (إن قعر جهنم سبعين خريفاً)

وقوله ﷺ: (إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون).

---

(١) شمس العرب تسطع على الغرب، المستشرقة الألمانية، زيغريد هونكة، نقله عن الألمانية فاروق بيضون، وكمال دسوقي، ط، بيروت ص ٣٦٧.

وقول عبد الله بن الزبير: (إن وحاملها) جواباً لفضالة بن شريك إذ قال لـه: (لعن الله ناقة حملتني إليك).

وقول عمر بن أبي ربيعة:

إذا اسود جنح الليل فلتأتي ولتكن ** خطاك خفافا إن حراسنا أسدا

فإذا قيل في الآية: إن (إنْ) تنصب الاسم وترفع الخبر فما بال اسمها جاء هكذا منصوباً

فالجواب:

إن (إنْ) بمعنى نعم وليست هنا ناصبة للاسم رافعة للخبر، ومثلها الواقعة في قول ابن الزبير، وإذا قيل: ما بال خبر إن جاء منصوباً في الحديث الأول والبيت؟

أجيب:

بأن المنصوب الثاني في كل منهما ليس خبراً بل إن القعر في الحديث مصدر قعرت البئر إذا بلغت قعرها، و(سبعين) ظرف أي إن بلوغ قعرها يكون في سبعين خريفاً، وأسداً في البيت حال والخبر محذوف أي: تلقاهم أسداً، أو نصب الجزأين لغة.

أما الحديث الثاني: فإن قيل كيف رفع اسم (إن) وهو (المصورون)؟

فالجواب: أن اسمها ضمير شان محذوف تقديره إنه،والمصورون مبتدأ سبقه خبره، وهو متعلق من (أشد) قال ابن هشام: وتخريج الكسائي على زيادة (من) في اسم (إن) لا يأباه غير الأخفش من البصريين؛ لأن الكلام إيجاب والمجرور معرفة على الأصح، والمعني أيضاً يأباه؛ لنهم ليسوا أشد عذاباً من الناس. مغني اللبيب ج١ص٣٤-٣٥ هذا على أننا بعون الله تعالى عملنا على جمع بعض

النصوص التي يخالف ظاهرها القواعد النحوية ووضحنا تخريجات النحويين لها.

فحسبنا أننا سلطنا الضوء على قضية كبري في أمس الحاجة للبحث والدراسة ألا وهي النصوص العربية التي يخالف ظاهرها القواعد النحوية في بحث موسوم بـ "تخريجات النحويين لبعض ما خالف ظاهره القواعد النحوية".

بدأنا بعون الله بالمقدمة وتحدثنا فيها عن سبب اختيار هذا الموضوع وأهميته وخطة البحث ومنهجه ثم أتبعنا المقدمة

بالمبحث الأول: تخريجات النحويين لبعض ما خالف ظاهره القواعد في باب المرفوعات.

- المبحث الثاني: تخريجات النحويين لبعض ما خالف ظاهره القواعد في باب المنصوبات.

- المبحث الثالث: تخريجات النحويين لبعض ما خالف ظاهره القواعد في باب المجرورات.

الخاتمة: قمنا بتسجيل ما توصلنا إليه من نتائج.

وتوخينا في بحثنا هذا – ما استطعنا – حسن العرض، ويسر الأسلوب، وسهولة العبارة.. كما حرصنا فيه كل الحرص على أمانة النقل، حيث اجتهدنا أن ننسب كل قول إلى قائله – أيّاً كان. وإن فاتنا شيء من هذا – ونرجو أن لا يكون – فإنه من السهو الذي نرجو الله أن يغفره.

واعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي في معظمه لملائمة هذا المنهج لكثير من مباحث البحث.

والله نسأل المعونة والتوفيق، فإنه نعم المولى ونعم المجيب.

**فريق البحث**

## المبحث الأول

## تخريجات النحويين لبعض ما خالف ظاهرة القواعد النحوية في باب المرفوعات

### (باب المرفوعات)

### تخريجات النحويين لبعض ما خالف ظاهرة القواعد النحوية في باب المبتدأ والخبر

اشترط النحويون التوافق بين المبتدأ والخبر في الجنس والعدد، ولم يشترطوا ذلك في التعريف والتنكير، إذ قد يتفقان، وقد يختلفان،..... يقول الدماميني: "(و) يجب أن يكون هو، أى الخبر طبق المبتدأ في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع مدة ما أمكن ذلك[1].

وقد جاء ما ظاهره يخالف ذلك ومنه قوله تعالى: {وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِآيَةٍ قَالُواْ لَوْلاَ اجْتَبَيْتَهَا قُلْ إِنَّمَا أَتَّبِعُ مَا يوحَى إِلَيَّ مِن رَّبِّي هَـذَا بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ {٢٠٣}[2].

ومنه أيضاً قوله تعالى: {هَذَا بَصَائِرُ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ {٢٠}[3].

فقد أخبر الحق عن اسم الإشارة المفرد المذكر (هذا)، بجمع مؤنث (بصائر).

وخرَّج النحويون ذلك بما يلي:

أنه لما كان القرآن يحوى سوراً وآيات وبراهين كثيرة؛ فإن معناه الجمع؛

---

(١) انظر: المنهل الصافي في شرح الوافي ٢٤٤/١

(٢) سورة الأعراف الآية رقم (٢٠٣)

(٣) سورة الجاثية الآية رقم (٢٠)

ولذلك جاز الإخبار عنه بالجمع.

يقول أبو حيّان: "هذا بصائرُ من ربكم، أى هذا الموحى إلىَّ الذى أتبعه لا أبتدعه، وهو القرآن بصائر أى حججٌ وبيناتٌ يُبصرها وتتضح الأشياء الخفيات، وهو جمع بصيرة كقوله: (عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَاْ وَمَنِ اتَّبَعَنِي) أى على أمر جلى ومنكشف، أو أخبر عن الجمع بمفردٍ لاشتماله على سورٍ وآيات"[1] فجعل تلك السور والآيات وما تحويه من البراهين والدلائل والأحكام، بمنزلة البصائر في القلوب[2].

ولدى النحويين تخريج آخر وهو:

أن يكون على حذف مضافٍ والتقدير: هذا – أى القرآن – ذو بصائر، وبهذا تتم المطابقة[3] وقد قرىء (هذه بصائر)[4].

(١) البحر المحيط ٥/٢٦١، والآية من (يوسف/١٠٨)، وينظر أضواء البيان ٧/٢٠١ – ٢٠٢.
(٢) ينظر: فتح القدير ٥/٨.
(٣) انظر: البحر المحيط ٥/٢٦١.
(٤) انظر: الكشاف /٣/١١٤، والجامع لأحكام القرآن /١٦/١٦٥، والبحر المحيط /٩/٤١٩.

## (باب المرفوعات)
## تخريجات النحويين لبعض ما خالف ظاهرة القواعد النحوية
## "في باب المبتدأ والخبر"

اتفق النحويون على أن المبتدأ إذا كان جمعاً مذكراً فلا بُد أن يُخبر عنه بجمع مذكر كما في قول الحق تبارك وتعالى: {**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ قَالُواْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ**}(١).

وقوله تعالى: {**سَوَاء عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ**}(٢)

وقد جاء ما يخالف ظاهره قواعد النحويين ومن ذلك قوله تعالى: {**إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلاَ يَقْرَبُواْ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَـذَا**}(٣) حيث أخبر عن الجمع المذكر (المشركون)، بمفرد مذكر (نجس) ولم يقل (أنجاس) بحسب قواعد النحويين.

وقد خرّج النحويون هذه الآية الكريمة بما يلي:

**التخريج الأول:**

أن سبب إفراد الخبر في الآية الكريمة، راجع إلى كون (نجس) مصدراً، والمصادر لا تثنى ولا تُجمع، بل هي مفردة على كل حال، يقول البغوي: (وهو مصدرٌ يستوي فيه الذكرُ والأنثى، والتثنية والجمع(٤).

ويقول القرطبي: (يُقالُ: (رجلٌ نجس) و(امرأةٌ نجس)، و(رجلان نجس)

---

(١) سورة البقرة، الآية:١١.
(٢) سورة الأعراف، الآية:١٩٣.
(٣) سورة التوبة، الآية:٢٨.
(٤) انظر: معالم التنزيل ٢/٢٨١.

و(امرأتان نجس)، و(رجالٌ نجس) و(نساءٌ نجس)، لا يثنى ولا تجمع؛ لأنه مصدر)[1].

**التخريج الثاني:**

أن العدول عن لفظ (أنجاس) بالجمع إلى لفظ (نجس) بالمصدر؛ للدلالة على قبح المشركين، وليقرر معنى خاصاً فريداً، ألا وهو أن المشركين هم النجاسة عينها[2].

(١) انظر:الجامع لأحكام القرآن، ٨/١٠٥.
(٢) انظر: الكشاف، ٢/٣٤، وتفسير النسفي، ٢/١٢٢، والبحر المحيط، ٥/٣٩٧.

## (باب المرفوعات)
## تخريجات النحويين لبعض ما خالف ظاهرة القواعد النحوية
## " في باب المبتدأ والخبر"

اتفق النحويون في قواعدهم على أن المبتدأ المفرد المؤنث يُخبر عنه بمفرد مؤنث، ولا يُخبر عنه بمفرد مذكر أو مثنى أو جمع مذكر أو مؤنث[١].

وقد جاء على مقتضى هذه القواعد قول الحق تبارك وتعالى: { **أوْ كالذي مر على قريةٍ وهي خاويةٌ على عروشها**} [٢]، وقوله تعالى: {**قد كان لكم آيةٌ في فئتين التقتا فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرةٌ**}[٣]، وغير ذلك كثير.

إلا أنه قد جاء ما يخالف ظاهره قواعد النحويين، حيث تم الإخبار عن المفرد المؤنث، بمفرد مذكر ومن ذلك قوله تعالى: { قال ربّ أنىَّ يكونُ لي غلامٌ وقد بلغني الكِبَرُ وامرأتي عاقِر}[٤].

حيث أخبر عن المفرد المؤنث (امرأتي)، بمفرد مذكر (عاقر).

وقد خرّج النحويون هذه الآية الكريمة بتخريجين:

**التخريج الأول:**

أن لفظ (عاقر) من الأفاظ التي يستوي فيها المذكرُ والمؤنثُ على حدٍ سواء، فنقول: (رجلٌ عاقرٌ)، و(امرأةٌ عاقرٌ)[٥].

---

(١) انظر المنهل الصافي: ١/٢٤٤.
(٢) سورة البقرة الآية: ٢٥٩.
(٣) سورة آل عمران الآية: ١٣.
(٤) سورة آل عمران الآية: ٤٠.
(٥) انظر: زاد المسير ١/٣٨٥.

التخريج الثاني:

حمل الآية الكريمة على النسب، فكلمة (عاقر) أي ذات عقر، ومعناه مفعول أي معقورة[1].

(وإنما قيل عاقر؛ لأنه يُراد بها ذات عقر على النسب، ولو كان على الفعل لقال: عقرت، فهي عقيرة، كأن بها عقراً أي: كبراً في السن يمنعها من الولد)[2].

وبهذا تزول مخالفة قواعد النحويين فتتم الموافقة بين المبتدأ والخبر إفراداً وتأنيثاً.

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن ١٣٣/١.
(٢) الجامع لأحكام القرآن ٧٩/٤، وينظر: مشكل إعراب القرآن ١٥٨/١.

## (باب المرفوعات)
## تخريجات النحويين لبعض ما خالف ظاهرة القواعد النحوية
## "في باب الضمير"
## الإتيان بضمير المفرد العائد إلى مثنى

اتفق النحويون في قواعدهم على ضرورة موافقة الضمير لمرجه في الإفراد، والتثنية، والجمع، وفي التأنيث والتذكير كقولنا: محمدٌ كلمته، وفاطمة كلمتهـا،، ومحمدٌ وعلي صافحتهما، ومحمدٌ وعلي وإبراهيم شاهدتهم،... وهكذا.

ولكن ورد ما ظاهره يخالف ذلك وبما لا يتفق وقواعد النحويين ومـن ذلـك قوله تعالى: {وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ}(١).

فظاهر المخالفة لقواعد النحويين هو أنه لم يثنِّ الضمير الـذي يعـود علـى الاثنين اسم الجلالة والرسول ﷺ فيقول: (.....أن ترضوهما)؟

وقد خرّج النحويون ذلك بما يلي:

**التخريج الأول:**

أنه أفرد الضمير في قوله: {وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ}(٢)؛ لأن إرضاء الله تعالى هو نفس إرضاء الرسول ﷺ؛ ولذلك قال أهل العلم: إن إفراد الـضمير لتلازم الرضاءين.

---

(١) سورة التوبة الآية ٦٢.
(٢) سورة التوبة الآية ٦٢.

**التخريج الثاني:**

بأن المراد بقوله: {أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ} هو الله تعالى، ورسوله كذلك[1]، على أن الكلام جملتين حُذف خبر إحداهما؛ لدلالة الثاني عليه، ويكون التقدير: والله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك[2].

(١) الرأي لسيبويه أتى به صاحب إعراب القرآن ١٢١/٤.
(٢) انظر إعراب القرآن ١٢١/٤.

## (باب المرفوعات)
## تخريجات النحو يين لبعض ما خالف ظاهرة القواعد النحوية
## "في باب الضمير"

قَسّمَ النحويون الضمير إلى: ضمير تكلم، وخطاب، وغائب، يقول السيوطي: "ضمير التكلم والخطاب يُفسرها المشاهدة، وأمّا ضمير الغائب، فعارٍ عن المشاهدة؛ فاحتيجَ إلى ما يُفسرهُ[1] وهذا المفسر – في الأعم الأغلب – يكون اسماً ظاهراً مقدماً على ضميره[2]، فنقول: محمد ضربته، والنحويون يشترطون لهذا الضمير – الغائب – مطابقة مرجعه في العدد والجنس[3].

وقد جاء ما ظاهره يخالف ذلك ومنه قوله تعالى: **{كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ {١٨٠} فَمَن بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ {١٨١}**[4] نجد الضمير في (بَدَّله)، مفرداً مذكراً، وقد عاد على الوصية، وهي مفرد مؤنث، وظاهر هذا المخالفة.

والقول في تخريج هذه الآية من وجهين:

**الأول:** إن الوصية في الآية بمعنى (الإيصاء) وهذا لفظُ مفردُ مذكر؛ ولذلك جاز عود الضمير عليه مفردًا مذكرًا، وبهذا لا توجد مخالفة، قال الواحدي:

---

(١) همع الهوامع: ٢٢٧/١، والضمائر في اللغة العربية: صـ ٩٥.

(٢) إذ قد يتقدم الضمير على مرجعه في اللفظ دون المعنى، كما نقول: (أكرم أخاه محمد) فالضميرُ في (أخاه)، عائدٌ على (محمد)، وإن تقدم على مرجعه، لأن الأصل (أكرمَ محمدُ أخاه)، انظر: ارتشاف الضرب: ٤٨١/١، وشرح الرضى على الكافية: ٤٠٤/٢، والفوائد الضيائية: ٧٦/٢.

(٣) انظر: البرهان في علوم القرآن: ٢٥/٤.

(٤) سورة البقرة الآية رقم ١٨٠ ورقم ١٨١.

"{فَمَن بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ} أي بدل الإيصاء وغيره من وصي وولي وشاهد بعد ما سمعه عن الميت"(١)، وقال الزمخشريُّ: "{فَمَن بدَّلَهُ} فمن غيَّر الإيصاء عن وجهه إن كان موافقاً للشرع من الأوصياء والشهود"(٢).

**الثاني**: إن الهاء عائد على مفهوم من السياق يدل على الظاهر، وهو أمر الميت، فالله تعالى يقول: {كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ} فالهاء عائد على أمر الميت، قال الطبريُّ: "فإن قال لنا قائل: وعلامّ عادت الهاءُ في قوله: {فَمَن بَدَّلَهُ}؟ قيل على محذوف من الكلام يدل عليه الظاهر، وذلك هو أمر الميت وإيصاؤه إلى من أوصى إليه، بما أوصى به، لمن أوصى له(٣)، ولفظ أمر الميت مفرد مذكر، وبه يتم الموافقة بين الضمير ومرجعه في الإفراد والتذكير وقد ذكر أبو حيَّان أن الضمير في الآية راجع على "أمر الله تعالى في هذه الآية"(٤)، وهو مردرود بقول الطبري رحمه الله، حيث قال: "وإنما قلنا إن الهاء في قوله: {فمن بدَّله} عائدُ على محذوف من الكلام يدل ليه الظاهر؛ لأن قوله: {كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ}، من قوله تعالى، إن تبديل المبدَّل إنما يكون لوصية الموصى، فأما أمر الله بالوصية، فلا يقدرُ هو ولا غيره أن يُبدله"(٥).

والأول من الوجهين أولى عندنا؛ لأن الحمل على المعنى جارٍ في لسان العرب، يقول أبو حيّان: "والتذكر على المعنى وارد في لسانهم"(٦).

---

(١) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ١٤٩/١.
(٢) الكشاف ٢٤٥/١، وانظر التبيان في إعراب القرآن ٧٨/١، وتفسير النسفي ٩٣/١ والبحر المحيط ١٦٥/٢، ورح المعاني ٥٥/٢.
(٣) جامع البيان ١٢٢/٢
(٤) البحر المحيط ١٦٥/٢.
(٥) جامع البيان ١٢٢/٢.
(٦) البحر المحيط ١٦٥/٢، وذكر العلماءُ غير هذين الوجهين، ينظر التبيان في إعراب القرآن ٧٨/١، والبحر المحيط ١٦٥/٢.

## (باب المرفوعات) (خبر إنّ)

## تخريجات النحو بين لبعض ما خالف ظاهرة القواعد النحوية في باب النواسخ

استقرت قواعد النحويين على أن "إنّ" تنصب الاسم وترفع الخبر كقولنا: "إنّ محمَّداً عالمُ، ولكن جاء ما ظاهرة يخالف ذلك ومنه قوله ﷺ:

"إنَّ قعر جهنم سبعين خريفاً"(١)

وقول عمر بن أبي ربيعة:

إذا اسود جنح الليل فلتأتى ولتكن

خطاك خفافاً إنّ مرسَنا أُسدا(٢)

وقد خرّج النحويون الحديث السابق وبيت عمر بن أبى ربيعة بما يلي:

أن المنصوب الثاني ليس خبراً بل إن القعر في الحديث مصدر:

قعرت البئر إذا بلغت قعرها، وسبعين ظرف أى: إن بلوغ قعرها يكون في سبعين خريفاً، وأسدًا " في البيت حال والخبر محذوف أى تلقاهم أسداً، أو نصب الجزأين لغة.

---

(١) أخرجه البخاري في اللباس ٥٤٩٤، مسلم في اللباس والزينة ٣٩٤٣، النسائي في الزينة ٥٢٦٩.

(٢) ورد فى: شرح شواهد المغنى صـ ٤٥، والهمع ١: ١٣٤، والأشمونى ٢٦٩/١، وخزانة الأدب ١٦٧/٤، ٢٤٢/١٠؛ وابن هشام وأثره في النحو العربي للأستاذ الدكتور: يوسف عبدالرحمن الضبع، صـ ١٦١، ط دار الحديث القاهرة.

## (باب المرفوعات)
## (النصب محل الرفع)
## تخريجات النحو بين لبعض ما خالف ظاهرة القواعد النحوية في باب جمع المذكر السالم

اتفق النحويون على أن جمع المذكر السالم يرفع وعلامة رفعه الواو وينصب ويجر وعلامة نصبه وجره الياء، ولكن ورد ما ظاهره يخالف ذلك ومنه قوله تعالى: {لَّـكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنـزِلَ إِلَيكَ وَمَا أُنـزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أُولَـئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْراً عَظِيماً {١٦٢}[١].

وظاهر المخالفة النحوية في هذه الآية الكريمة في كلمة (المقيمين) بالياء، على قراءة الجمهور أى القراء العشرة وتوجد قراءة أخرى في الآية: (المقيمون) بالواو أى بالرفع وهى قراءة شاذة[٢]، وهذه القراءة الشاذة تجرى وفق القواعد النحوية؛ لأن الكلمة متفقة مع ما قبلها وما بعدها، فهى معطوفة على المرفوعات التى قبلها، ومعطوف عليها المرفوعات التى بعدها.

أما قراءة الجمهور (المقيمين) بالياء فقد خرجها النحويون بتخريجات عديدة منها:

---

(١) سورة النساء الآية رقم: ١٦٢.

(٢) تنسب هذه القراءة الشاذة إلى: عبدالله بن مسعود وأنس بن مالك والحجدرى وعيسى بن عمر ومالك بن دينار وسعيد بن حبير وعكرمه وعمرو بن عبيد وعصمه عن الأعمش ويونس وهارون عن أبى عمرو، ورويث عن أُبىّ، وغيرهم. انظر مختصر ابن خالوية ١١، ٣٠، والمحتسب ٢٠٣/١، والمحتسب ٢٠٣/١، والكشاف ٥٨٢/١، وزاد المسير ٢٥١/٢، وتفسير القرطبي ١٣/٦، والبحر المحيط ٣٩٥/٣.

**التخريج الأول:**

أن تكون كلمة (المقيمين) منصوبة على المدح، وذلك تقطيعها عما قبلها وإضمار فعل يناسبها تقديره: أمدح أو أعنى أو أذكر. وهو فعل لا يظهر كمال قال سيبويه (١) وهذا رأى سيبويه والخليل[١] وأبى عبيده[٢] والأخفش[٣] واختاره المبرِّد[٤] والزجاج[٥] والنحاس[٦] والزمخشرى[٧] وابن الشجرى[٨] والقرطبى[٩] وأبو حيّان[١٠]، وذكره مكى[١١] والأنبارى[١٢] والعكبرى[١٣].

**التخريج الثاني:**

أن تكون كلمة (المقيمين) مجرورة بالعطف على (ما) في قوله تعالى: (بما أنزل إليك)، والتقدير (يؤمنون بما أنزل إليك..... وبالمقيمين الصلاة) وهذا على أنّ المقيمين الصلاة هم الملائكة أو النبيون. وهذا رأى الكسائى[١٤] واختاره الطبرى[١٥].

وذكره الزجاج والنحاس ومكى والزمخشرى وابن الشجرى والأنبارى وابن الجوزى والعكبرى والقرطبى وأبو حيّان.

وقد استبعد هذا الرأى – من حيث المعنى – كل من: النحاس ومكى وابن

---

(١) الكتاب ٦٦/٢ بتحقيق (هارون).
(٢) مجاز القرآن ١٤٢/١.
(٣) معانى القرآن ١٥٧/١.
(٤) الكامل ٣٨/٣ .
(٥) معانى القرآن وإعرابه ١٤٣/٢ .
(٦) إعراب القرآن ٤٧٠/١.
(٧) الكشاف ٥٨٢/١.
(٨) أما ليه ٣٤٥/١.
(٩) تفسيره ١٣/٦.
(١٠) البحر المحيط ٣٩٥/٣.
(١١) مشكل إعراب القرآن ٢١٢/١.
(١٢) الإنصاف ٤٣٦/٢ – ٤٦٨.
(١٣) إعراب القرآن ٢٠٢/١.
(١٤) إعراب النحاس ٤٧٠/١ وأمالى بن الشجرى ٣٤٥/١.
(١٥) تفسيره ٢٦/٦.

الشجرى، وظهر من كلام النحاس ومكى أن استبعاده إنما كان على أن المراد بالمقيمين الصلاه المسلمون – كما هو الأظهر – أما عندما تفسر بالملائكة أو الأنبياء فإن الأمر أخف.

والأولى عندنا أن يكون المراد به المسلمين، بدليل وصفهم بعد ذلك بإيتاء الزكاء.

**التخريج الثالث:**

أن تكون (المقيمين) مجرورة بالعطف على الضمير المجرور وهو الهاء والميم في (منهم)، أى: (منهم ومن المقيمين) وهذا الرأى فيه العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض، وهذه مسألة خلافية[1] والكوفيون يجيزون ذلك ويحتجون بهذه الآية عليه وقد رَدَّ البصريون هذا الرأى ومنعوا ذلك إلا في ضرورة الشعر، وممن ذكره وأنكره: المبرِّد[2] والزجاج والنحاس ومكى وابن الشجرى والعكبرى.

**التخريج الرابع:**

أن تكون (المقيمين) مجرورة بالعطف على الضمير المجرور وهو الكاف فى (إليك) وهذا الرأى كسابقه فى الخلاف، وقد مال إليه الكوفيون ورده البصريون كالنحاس ومكى وابن الشجرى، والعكبرى.

**التخريج الخامس:**

أن تكون (المقيمين) معطوفة على الضمير المجرور وهو الكاف فى (مِنْ قبلك)، أى: (من قبلك ومن قبل المقيمين)، وهذا الرأى كسابقه فى إجازة الكوفيين

---

(١) انظر الإنصاف ٤٦٣/٢.
(٢) الكامل ٣٨/٣.

له، وإنكار البصريين له.

**التخريج السادس:**

أن تكون (المقيمين) معطوفة بالجر على (قبل) فى قوله تعالى: (من قبلك) على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والأصل: (وقبل المقيمين)، ذكر هذا الرأى النحاس ومكى والعكبرى.

**التخريج السابع:**

وهو قول البعض إن الأصل (والمقيمون) وإنما أخطأ فى كتابتها نسّاخ المصحف، ولا يخفى على أحد بطلان هذا الرأى فقد ردَّ عليه كل من: الزجاج والزمخشرى، وابن الجوزى والقرطبى وأبو حيّان، وممن تحدث عن هذا الموضوع حديثاً جيداً مفصلاً ابن هشام فى شرح شذور الذهب[1].

أما كلمة (المؤتون) الواقعة بعدها فقد جاءت بالواو، أى بالرفع ورفعها بعد كلمة (المقيمين) التى بالياء والواقعة فى محل نصب فمنهم من رفعها على الابتداء وجعل خبرها بعدها بالعطف على (الراسخون) وأرجح هذه التخريجات عندنا طفها على (الراسخون) والمرفوعات التى بعدها – على الرغم مما قد يقال فى ذلك من الفصل بين المتعاطفين بجملة (المقيمين) عند قطعها على المدح – لأن المعنى يؤيده ويعضده، وكذلك القراءة الشاذة.

---

(١) شرح شذور الذهب ٥٠، ٥١، ٥٤.

## المرفوعات (النصب محل الرفع)
## تخريجات النحويين لبعض ما خالف ظاهرة القواعد النحوية
## في باب نائب الفاعل

ومن ذلك قول رسول الله ﷺ: (إلى شعب فيه ماء يقال له ذا قرد)[1].

حيث جاءت فيه كلمة (ذا) بالألف، والظاهر أن ذلك يخالف قواعد النحويين؛ لأن مقتضى القواعد أن تكون (ذا) بالواو، لأنها نائب فاعل. وقد جاءت بالواو جريا على مقتضى القواعد في مسند أحمد[2]، وجاءت بالألف – مخالفة في الظاهر قواعد النحويين كما هي هنا– في صحيح مسلم[3]، وعلق المحقق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي بقوله: «ذا قرد: هكذا هو في أكثر النسخ المعتمدة (ذا قرد)، ومن بعضها: (ذو قرد) وهو الوجه.

وجاء في صحيح البخاري[4] بصورة لا شاهد فيها ولا إشكال وهي قوله: «وكانت لقاح رسول الله ﷺ ترعى بذي قرد».

لكن ابن حجر وهو يشرح الحديث أورد رواية لمسلم فيها شاهد آخر، وهي قوله[5]: «... فعدلوا قبل غروب الشمس إلى شعب فيه ماء يقال له (ذي قرد) فشربوا منه وهم عطاش».

---

(١) فتح الباري ٧/٤٦٠، الحديث رقم ٤١٩٤، ومسلم (٣/١٤٣٢-١٤٣٨)، لحديث رقم ١٨٠٦، ١٨٠٧)، وأحمد (٤/٥٣، الحديث رقم ١٦٥٨٧) وغيرهم. وانظر: إعراب الحديث للعكبري ص٩٩ بتحقيق نبهان، وص٢٠٦ بتحقيق الشاعر.

(٢) مسند أحمد ٤/٥٣، الحديث رقم ١٦٥٨٧.

(٣) صحيح مسلم ٣/١٤٣٨، الحديث رقم ١٨٠٧.

(٤) فتح الباري ٧/٤٦٠، الحديث رقم ٤١٩٤.

(٥) فتح الباري ٧/٤٦٢.

فقد جاء فيها (ذي) بالياء مع أنها نائب فاعل.

فرواية الإمام أحمد -إذن- واضحة لا تحتاج إلى تخريج ومثلها رواية الإمام البخاري، أما رواية الإمام مسلم الأولى (ذا)، بالألف، وروايته الثانية التي أوردها ابن حجر (ذي) بالياء، فتحتاجان إلى تخريج.

فالرواية الأولى: قال فيها العكبري في إعراب الحديث[1]: «وقع في هذه الرواية (ذا) بالألف، والوجه الرفع، كما قال تعالى: ﴿يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾[2].

ويبعد أن يجعل (له) في موضع رفع قائماً مقام الفاعل، ويكون (ذا) مفعولاً؛ لأن (ذا) مفعول صحيح فلا يقام مقام الفاعل غيره، فإن كانت الروايات كلها كذا جاز أن يكون سماه (ذا فرد) بالألف في كل حال، ويجوز أن يحمل (يقال) على (يُسمّى)..

ذكر العكبري لهذه الرواية ثلاثة تخريجات، أجاز اثنين منها، واعترض على الثالث...

فالتخريج الأول: الذي أجازه هو أن يكون (ذا قرد) بالألف على كل حال، فحكى كما هو.

والتخريج الثاني الذي أجازه هو أن يكون (ذا) منصوباً على المفعولية، وذلك بحمل (يقال) على ما (يُسمّى).

أما التخريج الثالث الذي اعترض عليه فهو أن يجعل الجار والمجرور (له) نائب فاعل، ويكون (ذا) منصوباً على المفعولية.

وهذا التخريج مقبول عند الكوفيين والأخفش، ولهم عليه شواهد، وممنوع عند

---

(١) إعراب الحديث ص٩٩ بتحقيق نبهان، وص١٢٦ بتحقيق الشاعر.

(٢) الآية: ٦٠ من سورة الأنبياء.

البصريين، بحجة عدم جواز إنابة غير المفعول به مع وجود المفعول به ولو كان متأخراً[1].

والذي نراه أن التخريجين الأول والثالث مقبولان ومحتملان. أما التخريج الثاني وهو حمل (يقال) على (يُسمَّى) فبعيد؛لأن إجراء الكلام على الظاهر الملفوظ به ممكن، فلا يحسن توسيع باب الحمل والتضمين، لأنه لا حدود له.

أما الرواية الثانية: التي أوردها ابن حجر عن مسلم وهي (ذي قرد) بالياء فأقرب تخريج لها عندنا هو الحمل على الحكاية.

(١) التصريح ١/٢٩٠-٢٩١.

## تخريجات النحويين لبعض ما خالف ظاهرة قواعد النحويين في باب المرفوعات حيث جاء (النصب في محل الرفع)

عندما تتوافر شروط إعراب الأسماء الخمسة بالحروف يعربها النحويون بالحروف بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جراً.

وقد جاء عن العرب ما ظاهرة يخالف ذلك كقولهم: (مكره أخاك لا بطل)[1].

هذا المثل يروى براويتين **الرواية الأولى:**

مكره أخاك لا بطل. برفع كلمة (أخوك) بالواو. وهذه روايته في كتب الأمثال المذكورة في الهامش، ولا شاهد فيه على هذه الرواية؛ لأنه جاء على الأصل وعلى القاعدة في إعراب الأسماء الخمسة بالحروف إذا استوفت الشروط.

**الرواية الثانية:**

مكره أخاك لا بطل. بإثبات الألف في كلمة (أخاك) ورفعها بضمة مقدرة على لغة القصر. وهذه روايته في كتب النحو، ولذلك يستشهد به النحويون على لغة القصر في كلمة (أخ).

وكلمة (أخاك) في المثل لا تحتمل إلا الرفع على أي حال: إما على أنها مبتدأ

---

(١) مثل مشهور، قيل: إن أول من قاله أبو حنش خال بيهس،وقيل: عمرو بن العاص ﷺ وقيل غيرهما. وتفصيل ذلك في كتب الأمثال، ومنها: أمثال العرب للضبي ١١٢، والفاخر ٦٢، وجمهرة العسكري ٢٤٢/٢، ومجمع الأمثال ٣٤١/٣، والمستقصي ٣٤٧/٢، والبيان والتبيين ١٦٢/١، ١٧/٤. وهو شاهد نحوي مشهور متداول في كتب النحو، ومنها: ثمار الصناعة ٢١٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٥/١، وشرح التحفة ١٢٨، والبسيط لابن أبي الربيع ١٩٠/١، وأمالى السهيلي ١١٤، وشرح الألفية للمراد ٧٦/١،والمغنى لابن هشام ٢٨٦، ٥١٢، وتخليص الشواهد ٦١. وشرح شذور الذهب ٢٢٥، والتصريح ٦٥/١،والأشموني مع الصبان ٧١/١، وغير ذلك كثير.

مؤخر، و(مكره) خبر مقدم. وهذا الإعراب هو الأولى والأسلم.

أو على أنها نائب فاعل سد مسد الخبر و(مكره) مبتدأ، وهو العامل فيها، وهذا على رأي الكوفيين والأخفش[1] الذين يجيزون أن يرفع الوصف فاعلاً أو نائب فاعل، وهو لم يعتمد على نفي أو استفهام. بينما يمنع ذلك البصريون، ويوجبون التخريج الأول.

* * *

(١) انظر التصريح ١/١٥٧.

## المبحث الثاني
## تخريجات النحويين لبعض ما خالف ظاهرة القواعد النحوية
## في باب المنصوبات

### المنصوبات
### تخريجات النحويين لبعض ما خالف ظاهره القواعد النحوية
### في باب الاستثناء

استقرت قواعد النحويين على أن تمييز الأعداد المركبة يكون دائماً مفرداً منصوباً ومن ذلك قول الحق تبارك وتعالى: {...**أحد عشرَ كوكباً**....}(١).

ولكن جاء ما يخالف ظاهره قواعد النحويين ومن ذلك قوله تعالى: {**وقطّعناهم اثنتي عشرةَ أسباطاً أمماً**}(٢).

فظاهر المخالفة للقواعد النحوية تأنيث العدد وجمع المعدود.

وقد خرّج النحويون الآية الكريمة بما يلي:

قال الزجاج:

(المعنى قطعناهم اثنتي عشرة فرقة أسباطاً من نعت (فرقة) كأنه قال: جَعَلْنَاهم أسباطاً وفرقناهم أسباطاً فيكون أسباطاً بدلا من اثنتي عشرة. وهو الوجه)(٣).

---

(١) سورة يوسف جزء من الآية رقم ٤.
(٢) سورة الأعراف الآية رقم ١٦٠.
(٣) انظر: معاني القرآن للزجاج ٣٨٢/٢.

وقال العكبري:

(قوله تعالى: (وقطعناهم اثنتي عشرة) فيه وجهان:

أحدهما: أن قطعنا بمعنى صيرنا فيكون {اثنتي عشرة} مفعولاً ثانياً.

والثاني: أن يكون حالاً أي: فرقناهم فرقاً (عشْرة) بسكون الشين وكسرها وفتحها، لغات، قد قُرِيء بها و{أسباطاً} بدل من اثنتي عشرة، لأنه جمع و{أمما} نعت لأسباط أو بدل بعد بدل وأنث اثنتي عشرة؛ لأن التقدير: اثنتي عشرة أمة)[1].

وصفوة القول عندنا: أن (أسباطاً) ليس تمييزاً؛ لأنه جمع، وإنما هو بدل من (اثنتي عشرة) بدل كل من كل،والتمييز محذوف، أي اثنتي عشرة فرقة.

ولو كان (أسباطاً تمييزاً عن اثنتي عشرة لذّكر العددان، ولقيل: اثني عشر، بتذكيرهما وتجريدهما من علامة التأنيث؛ لأن السبط واحد الأسباط مذكر، ولا يجوز أن يكون (أسباطاً) تمييزاً؛ لأنه لو كان تمييزاً لكان مفرداً.

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٥٩٩/١.

## المنصوبات

## تخريجات النحويين لبعض ما خالف ظاهرة القواعد النحوية في باب المنصوبات حيث جاء (الرفع في محل النصب)

اتفق النحويين قديماً وحديثا على أن المثنى يرفع وعلامة رفعه الألف، وينصب ويجر وعلامة نصبه وجره الياء.

وقد جاء ما ظاهره يخالف ذلك كقراءة جمهور السبعة لقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[1][2]

حيث جاءت كلمة (هذان) بالألف.

وقد خرج النحويون هذه القراءة بعدة تخريجات منها:

**التخريج الأول:** أنها جاءت على لغة قوم من العرب يلزمون المثنى الألف دائماً مهما اختلف إعرابه، وقد روي عن ابن عباس[3] أنها لغة بنى الحارث بن كعب، وتناقلت ذلك الكتب فذكره الفراء[4] وابن قتيبة[5].

---

(١) سورة طه الآية رقم ٦٣.

(٢) هذه القراءة بتشديد النون من (إنّ) وإثبات الألف في (هذان)، وقرأ بها: نافع، وابن عامل والكسائي، وحمزة، وأبو بكر عن عاصم من السبعة، وأبو جعفر ويعقوب وخلف من العشرة، والحسن وشيبة والأعمش وطلحة وحميد وأيوب وأبو عبيد وأبو حاتم وابن عيسى الأصبهاني وابن جبير الأنطاكي، تنظر هذه القراءة في إعراب النحاس٣٤٣/٢، والكشف لمكي ٩٩/٢ /وحجة القراءات لأبي زرعة صـ ٤٥٤، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ٧٦/٢. وإعراب القرآن له ١٢٣/٢، وتفسير القرطبي ٢١٦/١١، والبحر المحيط ٢٥٥/٦ والإتحاف ٣٠٤ وغير ذلك من كتب القراءات.

(٣) زاد المسير ٢٩٨/٥.

(٤) معاني القرآن ١٨٤/٢.

(٥) تأويل مشكل القرآن ٥٠٠.

وروى أبو عبيدة[١] عن أبي طالب الأخفش أنها لغة كنانة، وذكر أبو حيان[٢] خثعم وزبيد وبنى العنبر وبني الهجيم ومراد وعذره... وهذا التخريج مقبول عندنا وسالم من الاعتراضات، وقد أيده جمع من العلماء وأيدوه ببعض الشواهد، ومنهم: الكسائي وأبو زيد والأخفش كما حكى عنهم النحاس[٣]، ومنهم الفراء[٤] وابن قتيبة[٥] والطبري[٦] وابن خالويه[٧] ومكى[٨] والأنباري[٩] وابن يعيش [١٠] وأبو حيان[١١].

**التخريج الثاني:** أن تكون (إنّ) ليست ناسخة مؤكدة، وإنما هي حرف جواب بمعنى (نعم)، وجملة (هذان ساحران) مبتدأ وخبر، ومن القائلين بهذا الرأي أبو عبيدة[١٢]، ثم تلاه المبرد والأخفش الصغير والزجاج كما حكى عنهم النحاس[١٣].

ويقول الزجاج[١٤] في هذا: «والذي عندي وكنت عرضته على عالمنا محمد ابن يزيد – المبرد– وعلى: إسماعيل بن اسحاق بن حماد بن زيد، فقبلاه وذكرا

(١) مجاز القرآن ٢/٢١.
(٢) البحر المحيط ٦/٢٥٥.
(٣) إعراب القرآن ٢/٣٤٥.
(٤) معاني القرآن ٢/١٨٤.
(٥) تأويل المشكل ٥٠.
(٦) تفسير الطبري ١٦/١٨٢.
(٧) الحجة٢٤٢.
(٨) مشكل إعراب القرآن ٢/٦٩.
(٩) البيان ٢/١٤٤.
(١٠) شرح المفصل ٣/١٣٠.
(١١) البحر المحيط ٦/٢٥٥.
(١٢) مجاز القرآن ٢/٢١.
(١٣) إعراب القرآن ٢/٣٤٣.
(١٤) زاد المسير ٥/٢٩٩.

أنه أجود ما سمعاه في هذا، وهو أن (إنّ) قد وقعت موقع (نَعَم) والمعنى: نَعَم هذان لهما ساحران».

وقد اشتهر هذا الرأي، وقل أن يخلو منه كتاب من كتب النحو، لكن عليه اعتراضاً يسيراً، ذكره مكي[١] والأنباري[٢] والعكبري[٣] وابن هشام[٤]، وهو أن الرأي الذي يقتضي دخول لام الابتداء على الخبر، وذلك ممنوع، وقد أجيب عنه: بأن اللام زائدة للتأكيد، أو بأنها لم تدخل على الخبر إنما دخلت على مبتدأ محذوف، تقديره: لهما ساحران.

**التخريج الثالث:** أن (إنّ) ناسخة مؤكدة عاملة، واسمها ضمير الشأن المقدر، وما بعدها مبتدأ وخبر، والجملة في محل رفع خبر (إنّ) ويبدو، هذا الرأي واضحا في قول الزجاج[٥]: «النحويون القدماء يقولون: الهاء ها هنا مضمرة، والمعنى: إنه هذان لساحران»، وقد اعترض على هذا الراي بالاعتراض السابق، وهو دخول لام الابتداء على الخبر، وأجيب عنه بالجوابين السابقين وهو بأن اللام زائدة للتوكيد، أو بأنها لم تدخل على الخبر وإنما دخلت على مبتدأ محذوف، تقديره: لهما ساحران.

**التخريج الرابع:** وهو رأى مشهور للفراء[٦]، وهو أن الألف في (هذان) ألف المفرد زيدت عليها النون، فلزمتها في كل أحوال التثنية، كما زيدت النون على

---

(١) المشكل ٢/٧.
(٢) البيان٢/١٤٥.
(٣) إعراب القرآن ٢/١٢٣.
(٤) المغنى ص٥٧.
(٥) إعراب النحاس ٢/٣٣٦.
(٦) معاني القرآن ٢/١٨٤.

(الذي) في كل أحوال الجمع، وقد اختار هذا الرأي ابن تيمية[١] ودافع عنه.

**التخريج الخامس:** أن اسم (إنّ) ضمير الشأن، لكنه ليس محذوفاً كالرأي الثالث، وإنما هو الهاء التي في اسم الإشارة (هذان)، وتصبح (ذان) مبتدأ بعد أن تفصل منها هاء التنبيه التي جعلت اسم (إنّ)، و(لساحران) خبره، والجملة خبر إن، وقد ذكر هذا الرأي أبو حيان[٢] وابن هشام[٣] وهو رأي ضعيف عليه عدة اعتراضات، منها: مخالفة رسم المصحف مخالفة صريحة وغريبة، ومنها: الاعتراض السابق الخاص بدخول لام الابتداء على الخبر.

**التخريج السادس:** أنه اجتمع في تثنية (هذا) ألفان، ألف المفرد والف المثنى، فسقطت ألف المثنى، وهذه الألف الموجودة هي ألف المفرد وليست علامة الإعراب، فعلامة الإعراب حركة مقدرة، وقد ذكر هذا الرأي ابن هشام[٤].

**التخريج السابع:** رأي غير مقبول وبعيد عن الصواب وينبغي التحرز منه أو إطلاقه على كتاب الله تعالى، وهو: أن بعض كُتّاب المصحف أخطأوا في رسم كلمة (هذان) بالألف في هذه القراءة، وأن الصواب رسمها بالياء (هذين) وأساس هذا الكلم نصوص ينسبونها لبعض كبار الصحابة ﷺ مثل: عثمان وعائشة رضى الله عنهما، ومضمونها: أن في القرآن لحناً ستقيمه العرب، وقد أورد هذا: الفراء[٥] وابن قتيبة[٦]

(١) الفتاوى ١٥/٢٥٦ وما بعدها.
(٢) البحر المحيط ٦/٢٥٥.
(٣) المغنى صـ٧٧٧.
(٤) المغنى صـ٥٨.
(٥) معاني القرآن ٢/١٨٣.
(٦) تأول المشكل ٥١.

وابن الجوزي[1] وغيرهم، وقد أنكر ابن الجوزي ذلك، ورد عليه في موضع آخر في تفسيره[2]، ونقل في إنكاره كلاماً عن الزجاج وابن الأنباري، كما رده وأنكره بقوة شيخ الإسلام ابن تيمية[3] وفصل القول في ذلك غاية التفصيل، ونقل كلامه هذا ابن هشام في شذور الذهب[4].

(١) زاد المسير ٥/٢٩٧.
(٢) زاد المسير ٢/٢٥٢.
(٣) الفتاوى ١٥/٢٥٢.
(٤) شذور الذهب صـ ٥٠.

## باب المنصوبات

## تخريجات النحويين لبعض ما خالف ظاهرة القواعد النحوية في باب النواسخ حيث جاء (الرفع في محل النصب)

قواعد النحويين: استقرت على أن (إن) تنصب الاسم وترفع الخبر، وقد جاء ما ظاهره يخالف ذلك ومنه قول الحق: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحاً فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[1] وقوله تعالى: (...وَالصَّابِئُونَ..) على قراءة العشرة، وقد قرئت شذوذاً: (الصابئين)[2] بالنصب، وهذه القراءة لا مخالفة فيها لقواعد النحويين؛ لأنها ستكون معطوفة على اسم (إنَّ).

أما قراءة: (.. الصابئون..) بالرفع فقد خرجها النحويون عدة تخريجات؛ عند حديثهم عن المسألة الخلافية المشهورة[3] وهي العطف على اسم ان قبل مجيء الخبر.

ومن النحويين الذين عرضوا الآية بالتوضيح والتفصيل:

سيبويه[4]، والزجاج[5]، ومكي[6]، والزمخشري[7]،

---

(١) سورة المائدة الآية رقم (٦٩).

(٢) نسبت قراءة النصب في (الصائبين): إلى عثمان، وأبي بن كعب، وعائشة رضى الله عنها – وعنهم – وابن جبير والجحدري وابن محيصن. ينظر في ذلك: المحتسب ٢١٧/١ ، والبحر المحيط ٥٣١/٢. وقد نسب الزمخشري في الكشاف هذه القراءة إلى ابن كثير ولم توجد هذه النسبة في حجة ابن خالوية صـ١٣٢، وحجة أبي زرعة صـ٢٣٢، والنشر ٢٥٥/٢.

(٣) المسألة الثالثة والعشرون في كتاب الإنصاف للأنباري ١٨٥/١.

(٤) الكتاب ١٥٥/٢ (هارون).

(٥) معاني القرآن وإعرابه٢١٢/٢.

(٦) مشكل إعراب القرآن ٢٣٧/١.

(٧) الكشاف ٦٣١/١.

والأنباري[١]، وابن الجوزي[٢]، والعكبري[٣]، وابن يعيش[٤]، والقرطبي[٥]، والرضي[٦]، والنيسابوري[٧]، وأبو حيان[٨]، وابن هشام[٩] وغيرهم.

وعمدة التخريجات الواردة عن النحويين في الحديث عن الآية الكريمة رأي سيبويه والخليل والبصريون إلا الأخفش والمبرد. وراي الكسائي والفراء، ومعهم الكوفيون.

ومرد الكلام في هذه الآية إلى الخلاف في العطف على اسم (إنّ) بالرفع قبل تمام الخبر، فسيبويه والبصريون يمنعونه مطلقاً ويؤولون كل ما ظاهره ذلك.

والكوفيون يجيزونه، لكن منهم من يجيزه مطلقا وهو الكسائي، ومنهم من يجيزه إذا كان اسم (إن) ممالا يظهر عليه الإعراب، وهو الفراء.

وقد لخص العكبري الآراء الواردة في هذه الآية الكريمة. وأوجزها في سبعة وذلك بقوله:

«والمشهور في القراءة الرفع، وفيها أقوال:

**الأول:** قول سيبويه: وهو أن النية به التأخير بعد خبر (إن)، وتقديره: (ولا هم يحزنون والصائبون كذلك)، فهو مبتدأ، والخبر محذوف.

**الثاني:** أنه معطوف على موضع (إن) كقولك: إنَّ زيداً وعمرو قائمان. وهذا

---

(١) الإنصاف ١/١٨٥، والبيان ١/٢٩٩.
(٢) زاد المسير ٢/٣٩٨.
(٣) التبيان في إعراب القرآن ١/٢٢١.
(٤) شرح المفصل ٨/٦٨.
(٥) تفسيره ٦/٢٤٦.
(٦) شرح الكافية ٢/٣٥٥.
(٧) غرائب القرآن ٦/١٣١.
(٨) البحر المحيط ٢/٥٣١.
(٩) المغنى ٦١٧، وشرح شذور الذهب ٥١، ٥٤، والتوضيح ١/٢٩٥ (النجار).

خطأ؛ لأن خبر إن لم يتم.

**الثالث:** أن (الصائبون) معطوف على الفاعل في (هادوا) وهذا فاسد لوجهين:

أنه يوجب كون الصابئين هوداً، وليس كذلك.

أن الضمير لم يؤكد

**الرابع:** أن يكون خبر (الصابئون) محذوفاً من غير أن ينوى به التأخير، وهو ضعيف أيضاً لما فيه من لزوم الحذف والفصل.

**الخامس:** أن (إن) بمعنى (نعم) فما بعدها في موضع رفع فالصائبون كذلك.

**السادس:** أن (الصابئون) في موضع نصب، ولكنه جاء على لغة بلحارث الذين يجعلون المثني بالألف على كل حال، والجمع بالواو على كل حال، وهو بعيد.

**السابع:** أن يجعل النون حرف الإعراب.... » انتهى كلام العكبري[1].

إن كلام العكبري السابق يعد ملخصاً، وهو شامل لما قيل في الآية الكريمة إلا أنه ترك رأي الأخفش والمبرد الذي نقله مكي[2] عنهما، وهو أن الخبر المذكور للمبتدأ (الصابئون) وخبر (إنّ) مقدر قبله، والعطف حينئذ من عطف الجمل.

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ٢٢١/١.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٢٣٧/١.

## المنصوبات

## تخريجات النحويين لبعض ما خالف ظاهرة القواعد النحوية في باب النواسخ حيث جاء (الرفع في محل النصب)

ومنه قول النبي ﷺ: «إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون»[1]، وقول عبد الله بن الزبير: «إن وحاملها» جوابا لفضالة: بن شريك إذ قال له: لعن الله ناقة حملتني إليك»[2].

فظاهر الحديث أن كلمة «المصورون» اسم إن وظاهر ذلك مخالف لقواعد النحويين حيث إن «إنّ» تنصب الاسم وترفع الخبر وقد خرَّج النحويون قول النبي ﷺ: بأن اسم (إنّ) ضمير شأن محذوف تقديره: إنه، والمصورون مبتدأ سبقه خبره، وهو متعلق من «أشد»، قال ابن هشام: وتخريج الكسائي الحديث على زيادة «من» في اسم «إنَّ» يأباه غير الأخفش من البصريين؛ لأن الكلام إيجاب والمجرور معرفة على الأصح، والمعنى أيضا يأباه؛ لأنهم ليسوا أشد عذباً من سائر الناس[3].

ولم يجعل النحويون كلمة «من» اسم «إنَّ» في الحديث؛ لأنها قد تأتي شرطية بدليل جزمها الفعلين، والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله كقول الأخطل:

أن من يدخل الكنيسة يوماً  يلق فيها جاذراً وضباء[4]

---

(١) أخرجه البخاري في اللباس ٥٤٩٤، ومسلم في اللباس والزينة ٣٩٤٣، والنسائي في الزينة ٥٢٦٩ / وانظر شواهد التوضيح لابن مالك ٤١-٤٤، وفتح الباري ٣٠/٤.

(٢) انظر المغنى ٣٥/١.

(٣) ينظر: مغنى اللبيب ٣٤/١-٣٥.

(٤) السابق ٣٥/١.

## منصوبات

## تخريجات النحويين لبعض ما خالف ظاهرة القواعد النحوية في باب المنصوبات حيث جاء (الرفع في محل النصب)

قواعد النحويين توجب نصب المستثنى إذا جاء في كلام تام موجب والأداة هي «إلا» كقولنا: حضر الطلاب المحاضرة إلا طالباً. فالمستثنى وهو «طالبا» واجب النصب، إلا أن هناك بعض ما ورد ما ظاهرة يخالف ذلك ومنه قول النبي ﷺ: «كل أمتي معافى إلا المجاهرون»(١).

حديث صحيح أخرجه البخاري(٢) ومسلم(٣) عن أبي هريرة ﷺ، إلا أن رواية البخاري لهذا الحديث هكذا «إلا المجاهرين» بنصب المستثنى بالياء على الأصل.

أما الرواية المعنية بالدراسة والتخريج «إلا المجاهرون» بالرفع فقد أوردها ابن مالك في شواهد التوضيح(٤).

وقد تعرض ابن حجر في الفتح (٥) لرواية الرفع (إلا المجاهرون) وذكر بعض من رواها، وخرجها بتخريج ابن مالك لها.

حيث قال ابن مالك: « حق المستثنى بـ«إلا» في كلام تام موجب أن ينصب، مفرداً كان أو مكملاً معناه بما بعده..... ولا يعرف أكثر المتأخرين من

---

(١) حديث صحيح رواه أبو هريرة،وأخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما براوية النصب (إلا المجاهرين). ينظر في ذلك: فتح الباري ٤٨٦/١٠ (رقم ٦٠٦٩)، وصحيح مسلم ٢٢٩١/٤ (رقم٢٩٩٠). وانظر شواهد التوضيح لابن مالك ٤١ – ٤٤، وفتح الباري ٣٠/٤.
(٢) فتح الباري ٤٨٦/١٠ (رقم٦٠٦٩).
(٣) صحيح مسلم ٢٢٩١/٤ (رقم٢٩٩٠).
(٤) شواهد التوضيح ٤١-٤٤.
(٥) فتح الباري ٤٨٦/١٠ (رقم ٦٦٩).

البصريين في هذا النوع إلا النصب، وقد أغفلوا وروده مرفوعاً بالابتداء، ثابت الخبر ومحذوفه، فمن ثابت الخبر قول ابن ابي قتاده: (أحرموا كلهم إلا أبو قتاده لم يحرم) فـ(إلا) بمعنى (لكن) و(أبو قتادة مبتدأ، و(لم يحرم) خبره.... ومن الابتداء بعد (إلاّ) محذوف الخبر قول النبي ﷺ:..... (كل أمتي معافى إلا المجاهرون) أي لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون... »[1] انتهى كلام ابن مالك.

وقال ابن حجر: « قوله: «إلا المجاهرون»:كذا في رواية مسلم ومستخرجي الإسماعيلي وابي نعيم بالنصب، وفي رواية النسفي: (إلا المجاهرون) بالرفع، وعليها شرح ابن بطال وابن التين، وقال: كذا وقع، وصوابه عند البصريين بالنصب، وأجاز الكوفيون الرفع في الاستثناء المنقطع، وقال ابن مالك: (إلا) على هذا بمعنى (لكن).... والمعنى: لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون، فالمجاهرون مبتدأ، والخبر محذوف[2].

وقال الكرماني: حق الكلام النصب إلا أن يقال: العفو بمعنى الترك، وهو نوع من النفي، ومحصل الكلام: كل واحد من الأمة يعفى عن ذنبه ولا يؤاخذ به إلا الفاسق المعلن. واختصر من كلام الطيبي..»[3].

---

(١) شواهد التوضيح صـ٤١ -٤٤

(٢) فتح الباري ٤٨٦/١٠ (رقم٦٠٦٩).

(٣) السابق الموضع نفسه.

## المنصوبات

## تخريجات النحويين لبعض ما خالف ظاهرة القواعد النحوية في باب النواسخ حيث جاء (الرفع في محل النصب)

ومن ذلك قول الرسول ﷺ: «..... أليس ذو الحجة»[1] جزء من حديث صحيح أخرجه البخاري رحمه الله من حديث أبي بكرة ﷺ قال: «خطبنا رسول الله يوم النحر قال: أتدرون أي يوم هذا؟ قلنا: الله ورسوله أعلم. فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه. قال: أليس يوم النحر؟ قلنا: بلى. قال: أي شهر هذا؟ قلنا: الله ورسوله أعلم. فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه، فقال: أليس ذو الحجة؟ قلنا: بلى.... »[2] إلى آخر الحديث.

فكلمة (ذو) في الحديث جاءت بالواو، والظاهر أنها بالواو تخالف قواعد النحويين؛ لأن مقتضى القواعد أنها في محل نصب خبر (ليس)، واسمها ضمير مستتر يعود على الشهر، والتقدير أليس هو أي الشهر ذا الحجة؟. ويؤيد ذلك أن كلمة (يوم) المماثلة لها في السياق والتى وردت قبلها في قوله: (أليس يومَ النحر؟) قد رويت بالنصب، كما نص على ذلك ابن حجر[3] بقوله: (أليس يومَ النحر؟): بنصب (يوم) على أنه خبر ليس، والتقدير: أليس اليومُ يومَ النحر؟. ويجوز الرفع على أنه اسم (ليس)، والتقدير: أليس يومُ النحر هذا اليوم؟، والأول أوضح. لكن يؤيد هذا الثاني قوله: (أليس ذو الحجة؟)، أي: أليس ذو الحجة هذا الشهر؟».

---

(١) فتح الباري ٣/٥٧٣ – ٥٧٦ الحديث رقم (١٧٤١).، وانظر شواهد التوضيح لابن مالك ٣٥.

(٢) فتح الباري ٣/٥٧٣، الحديث ١٧٤١.

(٣) فتح الباري ٣/٥٧٥ – ٥٧٦.

فقد نص ابن حجر على أن التخريج الأول وهو النصب على الخبرية لـ(ليس) أوضح، لكنه رأى أنه رفع (ذو) في الجملة الثانية يؤيد التوجيه الثاني وهو الرفع على الاسمية لـ(ليس)، على الرغم من ضعفه.

والذي نراه أنه يمكن اختيار التوجيه الأول الأقوى وهو النصب على الخبرية لـ(ليس) في الموضوعين، وتكون ذو جاءت بالواو على الحكاية.

وهذا التوجيه هو الأقوى في نظرنا وإن لم يذكره ابن حجر، ولا ابن مالك حينما تطرق إلى هذا الحديث في شواهد التوضيح[1] حيث قال: «ومما يتعين كونه من هذا النوع – أي حذف خبر الناسخ؛ لأخنه ضمير متصل – قول النبي ﷺ: «أليس ذو الحجة» بعد قوله: «أي شهر هذا؟» والأصل: «أليس ذو الحجة؟»».

(١) شواهد التوضيح صـ٣٥.

## منصوبات (الرفع محل النصب)

## تخريجات النحويين لبعض ما خالف ظاهره القواعد النحوية في باب النواسخ

مقتضى قواعد النحويين تبين أن اسم (لا) يبنى عل ما ينصب به، فيبنى المفرد على الفتح نحو: لا رجلَ في الدار، والمثنى والجمع على الياء نحو: لا رجلين عندك، ولا مُسلِمينَ عندك، إلاّ أنه قد ورد من النصوص ما ظاهرة يخالف هذه القاعدة ومنه قول النبي ﷺ: (لا وتران في ليلة)[1].

وكان مقتضى قواعد النحويين أن يقال: (لا وترين في ليلة. وقد خرَّج السيوطي[2]هذا الحديث على أنه جاء على لغة من يجرى المثنى بالألف في كل حال، ومنه قراءة من قرأ: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[3].

وهناك تخريج آخر للسيوطي: وهو أن تكون (لا) أخت «ليس» ويكون كلمة: (وتران) مرفوعة بالألف؛ لأنها اسمها[4].

والذي ذكره من تخريج الحديث يحمله على لغة بنى الحارث بن كعب هو التخريج الظاهر – عندنا – الذي لا تكلف فيه.

* * *

(١) جزء من حديث صحيح أخرجه الإمام أحمد عن طلق بن علي ﷺ المسند٤/٢٣، برقم (١٦٣٣٩)ه، وأخرجه أبو داود ١٢٦٩ –٢٧٠ (تصحيح الألباني) برقم (١٢٧٦-١٤٣٩) والسيوطي في الجامع الصغير ١٢٥٦/٢ (تصحيح الألباني) برقم ٧٥٦٧، وانظر: حاشية شرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٣.

(٢) ينظر عقود الزبرجد عل مسند الإمام أحمد ٥٢٣/٢.

(٣) سورة طه الآية ٦٣.

(٤) عقود الزبرجد ١٩٦/٣ – ١٩٧.

## المبحث الثالث

## تخريجات النحويين لبعض ما خالف ظاهرة القواعد النحوية في باب المجرورات

### باب المجرورات

### تخريجات النحويين لبعض ما خالف ظاهرة القواعد النحوية في باب المجرورات حيث جاء «الرفع في محل الجر»

ومن ذلك قول رسول الله ﷺ: (نـــزلنا على خال لنا ذو مال وهيئة)[1]، لكـــن الرواية التى في المسند جاءت على قواعد النحويين حيث جاءت فيها (ذو) بالياء هكذا: (ذي مال وذي هيئة)، وهو المتعين؛ لأنها صفة لكلمة (خالٍ) المجـــرورة بـــ(على) فتكون مجرورة وعلامة جرها الياء على الأصل.

أما الرواية التي جاءت فيها (ذو) بالواو، فظاهرها يخالف قواعـــد النحـــويين لأنها صفة لكلمة «خال» المجرورة بـــ«على» وقد أورد هذه الرواية العكبري في إعراب الحديث[2]، أخذاً من جامع المسانيد لابن الجوزي[3]، وخرجها بقوله:

«كذا وقع في هذه الرواية، والوجه فيه أن تقدر له مبتدأ فـــأي هـــو ذو مـــال فيكون ذلك من باب قطع النعت، وعندنا أنها تحتمل تخريجاً آخـــر لكنـــه بعيـــد وضعيف، وهو الحمل على الحكاية، وسبب بعده وضعفه أن الحكاية قـــد يكثـــر

---

(١) جزء من حديث طويل أخرجه الإمام أحمد في مسنده عل أبي ذر الغفاري ﷺ انظر مسند أحمد ١٧٤/٥، الحديث رقم ٢١٥٦٥، وجامع المسانيد لابن الجـــوزي ١٥٦/١. (مخطـــوط)، وإعراب الحديث للعكبري ص٥٨ (بتحقيق نبهان) / وص٩٢ (بتحقيق الشاعر).

(٢) إعراب الحديث ص٥٨ (بتحقيق نبهان) وص٩٢ (بتحقيق الشاعر).

(٣) جامع المسانيد ١٥٦/١ (مخطوط).

الحمل عليها في (أبو طالب) ونحوه من الكني التى اشتهرت حتى صارت كالأعلام التى تلزم صورة واحدة، وذلك بعيد في (ذو) وإن كان غير ممتنع.

وقد أورد الحديث بهذه الرواية (ذو) ابن مالك في شرح التسهيل[1]، وجعله من باب قطع النعت.

(١) شرح التسهيل ٣/٣١٩.

## تخريجات النحويين لبعض ما خالف ظاهرة القواعد النحوية في باب المجرورات (النصب محل الجر)

عندما تتوافر شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف، يعربها النحويون بالحروف بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جراً،وقد جاء عن ابي حنيفة النعمان، إمام المذهب الحنفي قوله: «ولو رماه بابا قبيس»(١).

وورد نص الكلام السابق في البيان والتبيين(٢)، والعقد الفريد(٣)، والإنصاف(٤)، وتخليص الشواهد(٥)، وشواهد العيني على الأشموني(٦)، وحاشية الخضري على ابن عقيل(٧).

ومن العلماء ما أورده على أنه من اللحن كالجاحظ في البيان والتبيين، وابن عبد ربه في العقد الفريد، والزجاجي في مجالس العلماء.

وقد خرَّج بعض النحويين كلام أبي حنيفة السابق على لغة القصر كالأنباري في الإنصاف، والخضري في حاشيته على ابن عقيل، ودافع عن الإمام، ابن هشام في تخليص الشواهد، والعيني في شرح شواهد الأشموني.

---

(١) ورد مطولا مسندا عن الزجاجي في مجالس العلماء ص١٨١ المجلس رقم (١١٠): «حدثنا عبد الله بن سليمان بن عمر بن شبة عن يزيد بن خلاّد الأرقط عن أبي عمرو بن العلاء، أنه سمع أبا حنيفة يبطل القود إلا ما كان قتلاً بحديد، فقال له أبو عمرو: أرأيت إن ضربه بكذا؟ قال: لو ضربه بأبو قبيس لم يكن عليه قود. فقال أبو عمرو: هذا كلام شنع. قال: وما الشنع؟ قال: ولا تعرف الشنع أيضا؟! »

(٢) البيان والتبيين ٢/٢١٢.

(٣) العقد القريد:٢/٢٧٨.

(٤) الانصاف١/١٨.

(٥) تخليص الشواهد ص٦١.

(٦) شواهد العيني على الأشموني ١/٧١.

(٧) حاشية الخضري على ابن عقيل ١/٣٨.

حيث قال ابن هشام في رده على ابن عبد ربه: «ولم يطلع ابن عبد ربه على لغة القصر في (الأب) مع شهرتها، فلحّن بعض الأئمة في قوله: ولو ضربه بأبا قبيس».

وقال العيني وهو يتحدث عن لغة القصر وشواهدها: «وهذا يؤيد صحة ما روى عن الإمام أبي حنيفة –رضي الله عنه – من قوله: لا، ولو رماه بابا قبيس. حيث لم يقل: بأبي قبيس، وأن هذه لغة صحيحة، وأنه ليس بخطأ كما زعمه بعض المتعصبين حتى لحّنوا الإمام بجهلهم وإفراطهم في تعصبهم»(١)

والكلام الوارد في رواية الزجاجي السابقة: «بأبو قبيس» بالواو في (أبـو) لا وجه لها إلا الحكاية.

(١) ينظر شواهد العيني عل الأشموني ١/٧١.

## تخريجات النحويين
## لبعض ما خالف ظاهره القواعد النحوية في باب المجرورات
## حيث جاء (جر الأسماء الستة بالحركات رغم توافر شروط إعرابها بالحروف)

قواعد النحويين على أن الأسماء الستة المستوفية لشروط إعرابها بالحروف تعرب بالألف نصباً وبالواو رفعاً وبالياء جراً، إلاَّ أنه قد ورد ما يخالف ظاهرة ذلك وهو حديث عن رسول الله ﷺ وهو: (من تعزَّى بعزاءِ الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا)[1]

فكلمة (بهن) مجرورة بالباء وعلامة جرها الكسرة مع توفر شروط إعرابه بالحروف في الحديث الشريف، ولو جاء وفق قواعد النحويين لصار: (بهني أبيه) فتكون الياء علامة جره.

وقد خرَّج النحويون هذا الحدث الشريف بما يلي:

بأنه جاء على لغة النقص في كلمة (الهَنُ)، أي حذف اللام والإعراب بالحركات الظاهرة، ويستشهدون به على هذه اللغة، وقالوا بأن لغة النقص فيه أفصح من الإتمام وهو الإعراب بالحروف.

وقد أجمع العلماء على أن لغة النقص فيه أفصح من غيرها[2].

---

(١) حديث صحيح رواه البخاري في الأدب المفرد ٩٦٣، وأحمد في المسند ١٣٦/٥، وذكره الألباني في سلسلة الصحيحة ٤٧٧/١ (برقم٢٦٩)، وانظر: الفائق ٤٢٤/٢، والنهاية ٢٥٢/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٤/١، وشرح التحفة١٢٦، وشرح المراد ٧٢/١، وتخليص الشواهد ٦٤، وتعليق الفرائد ١٤٥/١، والتصريح ٦٤/١، والصبان ٦٩/١.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك٤٤/١، وشرح قصيدة كعب بن زهير لابن هشام صـ١٠٢، صـ١٠٣، والتصريح ٦٤/١.

## تخريجات النحويين
## لبعض ما خالف ظاهره القواعد النحوية في باب المجرورات
## باب النعت

اتفق النحويون على موافقة النعت لمنعوته في الإعراب، والعدد، والجنس، وفي التعريف والتنكير/ فلا يوصف مرفوع بمنصوبٍ أو مجرورٍ، بل برفوع مثله، وكذلك إذا كان منصوباً أو مجروراً، فينعت بما يوافقه إعراباً، ولا يوصف المفرد بمثنى أو جمع، بل بمفرد مثله، وكذلك إذا كان مثنى أو جمعاً فينعت بما يوافقه عدداً، ولا يوصف مذكر بمؤنث ولا العكس، بل كلٌ بما يوافقه، وكذا الأمر في التعريف والتنكير، فلا تُوصف المعرفة إلا بمعرفةٍ مثلها، ولا تُوصف النكرة إلا بنكرةٍ مثلها وهذا كله في النعت الحقيقي[1].

وقد جاء ما يخالف ظاهره قواعد النحويين – السابقة – ومنه قوله تعالى: {**إِنَّا خَلَقْنَا الإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعاً بَصِيراً**}[2].

حيث وصف النطفة وهي مفرد بجمع (أمشاج).

وقد تم تخريج الآية الكريمة بما يتوافق وقواعد النحويين بتخريجين على ما يلي:

**التخريج الأول:**

أن لفظ (أمشاج) لفظٌ مفردٌ غير مجموع، يقول الزمخشري: (..(نطفةٍ أمشاج) كـ(برقة أعشار)، و(دبر أكباش)، وهي ألفاظ مفردة غير جُموع، ولذلك وقعت

---

(١) انظر شرح المفصل، ٣/٥٥.

(٢) سورة الإنسان الآية رقم٢.

صفات للأفراد[1].

**التخريج الثاني:**

أن المقصود بالنطفة هنا، ماء الرجل وماء المرأة، وكلا الماءين يحوي صفات متعددة، وجاز وصفها – النطفة – بالجمع لهذا المعنى، يقول البيضاوي: (وجمع النطفةبه؛ لأن المراد مجموع منيِّ الرجل والرأة، وكل منهما مختلف الأجزاء في الرقة والقوام والخواص)[2].

وجاء في روح المعاني: (والحاصل أنه نـزل الموصوف منـزلة الجمع، وَوُصِفَ بصفة أجزائه[3].

* * *

(١) انظر الكشاف ٣/٢٩٥.
(٢) تفسير البيضاوي ٥/٤٢٥.
(٣) روح المعاني ٢٩/٥١.

## الخاتمة

**الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، وتمحو بفضله الحسنات السيئات، والصلاة والسلام على من ختم به سائر النبوات، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.**

**وبعد:**

فاللغة هي وجه الفكر الظاهر للملأ، وهي خاصية من أبرز خصائص الأمة، ومرآة حضارتها، وعامل مهم من عوامل وحدتها، وكل أمة تعتز بشخصيتها وتفخر بذاتيتها، تهتم بلغتها وتحافظ عليها محافظتها على أبنائها.

واللغة وإن كانت لا تخرج في ظاهرها عن حروف وكلمات فإن لها في شكلها المنطوق أو المكتوب تأثيراً لا يعادله تأثير في نفوس أبنائها، فكم من مقال أو خطاب... غير وجه التاريخ.

وللغة العربية بشكل خاص في أفئدة الناطقين بها منزلة أسمى مما لغيرها عند أبنائها، فهي لغة الوحي الإلهي الذي كرم الله عز وجل به العربية، تلك اللغة التي ضمت بعضاً من النصوص النثرية والشعرية التي تخالف في ظاهرها قواعد النحويين، هذه النصوص في أمس الحاجة من الباحثين لجمعها ودراستها وتوضيح تخريجات النحويين لها بما يتوافق مع القواعد النحوية وبما يدرأ عنها شبهة اللحن والخطأ وهي اللغة التي كرمها الله تعالى بأن أنزل كتابه الكريم بها تشريفاً وتعظيماً، فجعل لغتها من أجَلِّ اللغات وأعظمها شأناً. فختم الرسالات بخير خَلْقه، وأنزل عليه أحسن كُتُبِه، وقد رأينا من باب الواجب علينا أن نكون جنداً أوفياء لهذه اللغة ونصوصها وأن ندرأ عنها وعن نصوصها كل شبهة لحن

أو خطأ؛ من أجل ذلك آلينا على أنفسنا جمع بعض هذه النصوص، وبيان تخريجات النحويين لها، وقد خلصنا في هذا البحث إلى ما يلي:

- توجد نصوص أخرى غير الموجودة بالبحث في حاجة إلى جمع وتوضيح تخريجات النحويين لها، تستدعي تكاتف جهود الباحثين في جمعها وتخريجها؛ ولذلك جاء عنوان بحثنا (تخريجات النحويين لبعض ما خالف ظاهره القواعد النحوية).
- إن دراسة تخريجات النحويين للنصوص التي تخالف في ظاهرها القواعد النحوية لا تزال في حاجة ملحة إلى دراسة تجمع ما تبقى من هذه النصوص وتبين وجه صحتها والآراء في توجيهها وتخريجها وتبن أنه لا لحن فيها ولا خطأ كي تسهم إسهامًا فعالا مع غيرها من الدراسات في تأصيل الدرس اللغوي العربي، وتوضح أن لغة العرب هي لغة قوم عرفوا بالفصاحة وسحر البيان.
- إن لهذا العمل فائدة الكبيرة لكل الناطقين بالعربية والدارسين لها؛لدفاعة عن عن نصوص العربية في مواجهة المتشككين أو المشككين في هذه النصوص.
- كما يعد عمل هذا البحث من الأعمال المهمة لكل الناطقين بالعربية والتي ستنسب إلى جامعة الجوف لما لها من توفير الرعاية المناسبة، وخاصة الأبحاث المتصلة بلغة القرآن الكريم- الذي لا يأتيه الباطل- وتقديمه كإضافة جديدة للمكتبة العربية.
- سلطت هذه الدراسة الضوء على قضية كبرى تواجه المتخصصين، فما بالنا بعامة الناس، وهي كيفية تخريج النصوص التي تخالف في ظاهرها

القواعد الثابتة والمتعارف عليها لدى الخاصة والعامة من الناطقين بالعربية وتأصيل ذلك في بحث موسوم بـــ"تخريجات النوحيين لبعض ما خالف ظاهره القواعد النحوية".

- أطلعت هذه الدراسة المتحدثين بالعربية على الوجه الراجح والمقبول لدى النحويين في تخريج بعض هذه النصوص وأنه لا تعارض بينها وبين القواعد الثابتة والراسخة في النحو العربي.
- بينت هذه الدراسة الآراء الفاصلة والحاسمة في الخلاف الدائر بين العلماء حول بعض هذه النصوص الشعرية والنثرية لدى تراثنا العربي الخالد.

* * *

## المصادر والمراجع


- القرآن الكريم.
- اتحاف فضلاء البشر – للبنا – تحقيق الضباع – مطبعة حنفي بمصر.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، ت ٧٥٤ هـ، تحقيق وتعليق: د. مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني، القاهرة، ط / ١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار الجنكي الشنقيطي، ت ١٣٩٣ هـ، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.
- إعراب الحديث – للعكبري – تحقيق عبد الإله نبهان – طبع مجمع اللغة بدمشق، والطبعة الأخرى بتحقيق حسن الشاعر – مطابع دار الشعب – الأردن.
- إعراب القرآن – للعكبري (انظر: إملاء ما من به الرحمن).
- إعراب القرآن – للنحاس – تحقيق زهير زاهد – مطبعة العاني – بغداد ١٣٩٧هـ.
- إعراب القرآن – المنسوب للزجاج – تحقيق الابيارى – دار الكتاب المصري، واللبناني (ط٢).
- إعراب القراءات الشواذ – للعكبري – تحقيق السيد عزوز – عالم الكتب – بيروت (ط١).
- أمالي السهيلي – تحقيق البنا- (ط١) مطبعة السعادة – مصر.
- أمالي ابن الشجري – تحقيق الطناحي – (ط١) مكتبة الخانجي –

القاهرة.

- أمثال العرب – للمفضل الضبي – تحقيق إحسان عباس (ط١) دار الرائد – بيروت.
- الإنصاف – للأنباري – تحقيق محي الدين عبد الحميد – المكتبة التجارية بمصر.
- البحر المحيط – لأبي حيا – (ط٢) – دار الفكر – بيروت.
- البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله محمد بن بهاد بن عبد الله الزركشي، ت ٧٩٤هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١هـ – ١٩٧١م.
- البسيط – لابن أبي الربيع – تحقيق عياد الثبيتي – (ط١) دار الغرب – بيروت.
- البيان في غريب إعراب القرآن – للأنباري – تحقيق طه عبد الحميد – الهيئة المصرية ١٤٠٠هـ
- البيان والتبيين – للجاحظ – تحقيق عبد السلام هارون (ط٤) – مكتبة الخانجي – القاهرة.
- تأويل مشكل القرآن –لابن قتيبة – تحقيق سيد صقر (ط٢) ١٣٩٣هـ.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن أبي عبد الله الحسين بن أبي البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية.
- تخليص الشواهد – لابن هشام – تحقيق عباس الصالحي – (ط١) دار الكتاب العربي – بيروت.

- التصريح – لخالد الأزهري – (ط١) مطبعة الاستقامة – القاهرة.
- تعليق الفرائد – للدماميني – تحقيق المفدي – (ط١) ١٤٠٣هـ.
- تفسير البيضاوي، البيضاوي، ت ٧٩١هـ، تحقيق: عبد القادر عرفات العشا حسونة، دار الفكر، بيروت، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.
- تفسير الطبري – (ط٣) مطبعة مصطفى الحلبي – القاهرة ١٣٨٨هـ.
- تفسير القرطبي – دار الكتاب العربي – القاهرة ١٣٨٧هـ.
- تفسير النسفي، أبو البركات عبد الله أحمد بن محمود النسفي، ت ٧١٠هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ثمار الصناعة في علم العربية – للدينوري – تحقيق محمد فاضل (رسالة دكتوراه) طبع جامعة الإمام ١٤١١هـ.
- جامع البيان – (انظر: تفسير الطبري).
- جامع المسانيد – لابن الجوزي – (مخطوط وميكروفيلم بدار الكتب المصرية).
- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكرٍ بن فرج القرطبي، ت ٧٦١ هـ، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، دار الشعب، القاهرة، ط / ٢، ١٣٧٢هـ – ١٩٥٢م.
- جمهرة الأمثال – للعسكري – تحقيق أبي الفضل وقطامش – المؤسسة العربية – القاهرة.
- حجة القراءات – لأبي زرعة– تحقيق سعيد الأفغاني (ط٢) مؤسسة الرسالة – بيروت.
- الحجة في القراءات السبع – لابن خالويه – تحقيق عبد العال مكرم

(ط٢) دار الشروق – بيروت.

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل محمود الألوسي، ت ١٢٧٠ هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- زاد المسير – لابن الجوزي (ط١) المكتب الإسلامي –دمشق.
- شرح الألفية – للأشموني (انظر: حاشية الصبان).
- شرح الألفية – للمرادي (انظر: توضيح المقاصد).
- شرح الألفية – لابن الناظم – منشورات ناصر خسرو – بيروت.
- شرح الألفية – لابن هشام – (انظر: أوضح المسالك).
- شرح التحفة الوردية – لابن الوردي – تحقيق الشلال – (ط١) – مكتبة الرشد بالرياض.
- شرح التسهيل – للدلائي – تحقيق تحقيق مصطفى الصادق العربي – (ط١) مطابع الثورة – بنغازي ليبيا.
- شرح التسهيل – لابن مالك – تحقيق السيد والمختون – (ط١) دار هجر – القاهر.
- شرح شذور الذهب – لابن هشام – تحقيق محيي الدين – دار الفكر.
- شرح شواهد الأشموني – للعيني – مطبوع ضمن حاشية الصبان.
- شرح قصيدة كعب بن زهير –لابن هشام – تحقيق أبو ناجي – (ط٢) مؤسسة علوم القرآن – دمشق.
- شرح الكافية للرضي – دار الكتب العلمية–بيروت – دار الباز بمكة المكرمة.
- شرح المفصل لابن يعيش – مكتبة المتنبي بالقاهرة، وعالم الكتب في

بيروت.

- شواهد التوضيح والتصحيح – لابن مالك – تحقيق فؤاد عبد الباقي – عالم الكتب – بيروت.
- صحيح البخاري (انظر: فتح الباري).
- صحيح سنن الترمذي – للألباني – (ط٣) مكتب التربية العربي بالرياض.
- صحيح سنن أبي داود – للألباني – (ط١) مكتب التربية العربي بالرياض.
- صحيح سنن ابن ماجة – للألباني – (ط١) مكتب التربية العربي بالرياض.
- صحيح مسلم – تحقيق فؤاد عبد الباقي – نشر رئاسة البحوث بالمملكة ١٤٠٠هـ.
- الضمائر في اللغة العربية، د. محمد عبد الله جبر، دار المعارف، بيروت، ط / ١، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م.
- العقد الفريد – لابن عبد ربه – تحقيق العريان – دار الفكر.
- عقود الزبرجد في إعراب مسند الإمام أحمد – للسيوطي – تحقيق عبد الرحمن السلوم – رسالة دكتوراه في كلية اللغة – بالرياض – مخطوطة.
- غرائب القرآن – للنيسابوري – تحقيق إبراهيم عطوة (ط١) مصطفى الحلبي – القاهرة.
- الفائق – للزمخشري– تحقيق البجاوي وابي الفضل (ط٣) دار الفكر.
- الفاخر في الأمثال – للمفضل بن سلمة – تحقيق الطحاوي (ط١) دار

إحياء الكتب بمصر.

- الفتاوى – لابن تيمية – جمع عبد الرحمن بن قاسم (ط١) دار إحياء الكتب بمصر.
- فتح الباري – لابن حجر – تحقيق الشيخ عبد العزيز بن باز – نشر رئاسة البحوث بالمملكة.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، ت ١٢٥٠هـ، دار الفكر، بيروت.
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، نور الدين عبد الرحمن الجامي، ت ٨٩٨هـ، دراسة وتحقيق: د. أُسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
- الكامل – للمبرد – تحقيق أبي الفضل وزميليه – مكتبة النهضة مصر – القاهرة.
- الكتاب – لسيبويه – طبعة بولاق – وطبعة عبد السلام هارون الأولى – القاهرة.
- الكشف عن وجوه القراءات – لمكي بن أبي طالب – تحقيق محي الدين رمضان (ط٣) دار إحياء التراث – بيروت.
- الكشاف عن حقائق التنـــزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنـــزيل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، ت ٥٣٨ هـ، ومعه حاشية السيد الشريف علي بن محمد بن علي السيد زين الدين أبي الحسن الحسيني الجرجاني، وبهامشه القرآن الكريم برسم وضبط الدوزي عن أبي محمد ابن المنير الأسكندري المالكي، وبآخر الكتاب تنـــزيل

الآيات على الشواهد من الأبيات، للعالم المدقق محب الدين أفندي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٦٧هـ - ١٩٨٤م.

- مجاز القرآن - لأبي عبيدة - تحقيق سزكين - (ط٢) مكتبة الخانجي - القاهرة.
- مجالس ثعلب - تحقيق عبد السالم هارون - (ط٢) مكتبة الخانجي ودار الرفاعي بالرياض.
- مجمع الأمثال- للميداني - تحقيق ابي الفضل (ط٢) دار الجيل - بيروت.
- المحتسب - لابن جني - تحقيق على النجدي وآخرين - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة.
- مختصر الشواذ -لابن خالويه - عناية برجستراسر - المطبعة الرحمانية بمصر.
- المستقصي في الأمثال - للزمخشري - (ط٢) دار الكتب العلمية - بيروت.
- مسند الإمام أحمد بن حنب - مؤسسة قرطبة - الهرم (مصورة عن بولاق ومرقمة الأحاديث).
- مشكل إعراب القرآن - لمكي بن أبي طالب - تحقق السواس (ط٢) دار المأمون - دمشق.
- معالم التنـزيل، أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي، ت ٥١٦هـ، تحقيق: خالد العك ومروان سوار، دار المعرفة، بيروت، ط /

٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٧٨م.

- معاني القرآن - للأخفش - تحقيق فايز فارس (ط١) المطبعة العصرية - الكويت.
- معاني القرآن - للزجاج - تحقيق عبد الجليل شلبي، دار الحديث، طبعة ٢، ١٩٩٧م.
- مغني اللبيب، جمال الدين بن هشام الأنصاري، ت ٧٦١هـ، حققه وعلق عليه: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، وراجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط / ٦، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- مغني اللبيب، جمال الدين بن هشام الأنصاري، وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- المغنى - لابن هشام - تحقيق مازن المبارك وزميليه (ط٣) دار الفكر - بيروت.
- المنهل الصافي في شرح الوافي، بدر الدين الدماميني، ت ٨٢٨هـ، دراسة وتحقيق: فاخر جبر مطر، أُطروحة دكتوراه، إشراف: أ.د. عدنان محمد سلمان، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- النشر في القراءات العشر - لابن الجزري - راجعه: محمد الضباع - دار الباز بمكة.
- النهاية في غريب الحديث - لابن الأثير - تحقيق: الطناحي والزواوي - (ط١) المكتبة الاسلامية.
- همع الهوامع - للسيوطي - تصحيح النعساني - دار المعرفة - بيروت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ت

٩١١هـ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، ت ٤٦٨هـ، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم - الدار الشامية، دمشق - بيروت، ط / ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

* * *